

نواب الضفة: "المحكمة
الدستورية" بُنيت على
إجراءات باطلة

الخميس

17 صفر 1438 هـ - 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 م

السنة الثامنة - العدد (201)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /
الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

يمنح عباس صلاحية نزع حصانة النواب المجلس التشريعي يرفض قرار "المحكمة الدستورية العليا"



أقر المجلس التشريعي
الفلسطيني التقرير
المقدم من اللجنة
القانونية حول القرار
الأخير للمحكمة
الدستورية بمرام الله
والقاضي يمنح الرئيس
عباس صلاحية إسقاط
الحصانة البرلمانية عن أي
عضو من أعضاء المجلس
التشريعي، وذلك خلال
جلسة خاصة عقدها
التشريعي مؤخراً بمقره
في مدينة غزة، وأكد
التقرير أن المحكمة ليست
شرعية وبالتالي فإن
قراراتها تعتبر منعدمة
ولا قيمة لها، في حين
شدّد النواب أن عباس
قد انتهت مدة حكمه
القانونية وبات رئيس
منتهي الولاية.

5-4 <<<

رئاسة التشريعي تدين قرار
الاحتلال منع الأذان بالأقصى

02 <<<

التشريعي يعقد 15 جلسة إستماع
لمسؤولين حكوميين خلال الشهر المنصرم

7-6 <<<

الأمانة العامة "بالتشريعي" تعقد لقاء مع نائب
أمين عام مجلس الوزراء ووكيل وزارة الصحة

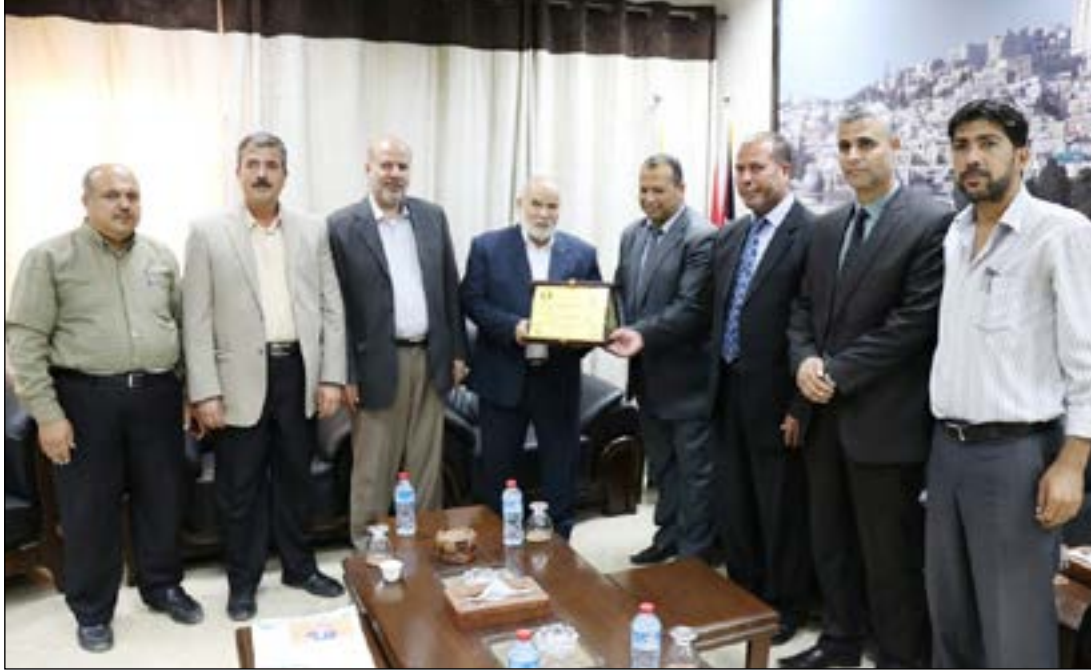
6-2 <<<

لجنة الداخلية تستمع لمدير قوى الأمن الداخلي
ومسؤولي الأجهزة الأمنية



رئاسة التشريعي تستقبل مديرية تعليم خان يونس وتنشيد بجهودها وأنشطتها في خدمة المسيرة التعليمية

على سير العمل في مديريته والأنشطة التي يتم تنفيذها بشكل دوري، معرباً عن شكره للجهود التي يبذلها المجلس التشريعي في خدمة مسيرة التربية والتعليم في قطاع غزة سواء من ناحية متابعة المؤسسات التعليمية والتربوية وسن القوانين اللازمة لذلك، أو من خلال تذليل العقبات أمام العمل التعليمي ومديرية خان يونس، مستحضراً جهود أعضاء المجلس في محافظة خان يونس والتي أسفرت عن حل عدة إشكاليات كانت تعاني منها المديرية. وتقدم أبو علي بالشكر لرئاسة المجلس التشريعي على رعايتها للمسيرة التعليمية والتواصل الدائم مع مديرية خان يونس، وقدم دعوة لرئاسة المجلس التشريعي لزيارة المديرية والاطلاع على سير العمل فيها.



استقبل الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مدير مديرية تعليم خان يونس د. عبد القادر أبو علي، والوفد المرافق له وذلك بمكتبه بمقر التشريعي يوم أمس الأول، وحضر اللقاء النائب إسماعيل الأشقر. من ناحيته ثمن بحر جهود المديرية المبذولة بهدف خدمة التعليم والمسيرة العلمية والتربوية، معرباً عن فخره بالإنجازات العلمية التي حققتها المديرية وطلابها في المراحل التعليمية المختلفة، منوها لأهمية العلم والتعلم كسلاح حاد اشتهر به الشعب الفلسطيني منذ عقود بهدف مقاومة الاحتلال وتحقيق الأهداف الوطنية، مؤكداً أن المثقف والمتعلم الفلسطيني هو الأقدر على مجابهة الأعداء وتحقيق الأهداف الوطنية. وأطلع أبو علي رئاسة التشريعي

رئاسة التشريعي تدين قرار الاحتلال منع الأذان بالأقصى

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس التشريعي، أن الأذان سيصدح في كل ربوع فلسطين رغم أنف الاحتلال الصهيوني، مديناً قرار الاحتلال الإسرائيلي بمنع الأذان في مساجد القدس، مشيراً إلى أن تشريعات الكنيست الصهيوني بهذا الخصوص تأتي ضمن سياسته الرامية لتهويد القدس وطمس الوجود العربي والإسلامي هناك. وأكد في تصريح صحفي أصدره مؤخراً أن كل هذه المحاولات ستبوء بالفشل التام أمام صمود وتحدي أبناء شعبنا في القدس وأراضي فلسطين المحتلة عام 48، وأضاف قائلاً: "ليرحل عن أرضنا كل من لا يرغب بسماع الأذان ففلسطين أرض وقف إسلامي وسيصدح الأذان في كل فلسطين رغم قرارات الاحتلال والكنيست". وتوجه بالتحية لأعضاء الكنيست العرب الذين تحدوا القرار بالقول والفعل، داعياً أهل القدس والمرابطين هناك إلى التصدي لهذه القرارات العنصرية والعمل على افشالها بشتى السبل.

محكمة ليست دستورية

وعلى صعيد آخر اعتبر بحر أن "المحكمة الدستورية" في رام الله ليست دستورية، منوهاً إلى أنها شُكلت بقرار باطل، مؤكداً أن قرار المحكمة اللا دستورية في رام الله بشأن حصانة النواب مخالف لأبسط القواعد الدستورية وهو باطل.

وأشار إلى أن قرار المحكمة اللا دستورية في رام الله يحتاج إلى وقفة جادة من كافة الكتل والقوائم البرلمانية لوضع حد لنهج الدكتاتورية الذي يمارسه محمود عباس بحق شعبنا ومجلسه التشريعي.

وحذر من استمرار النهج التفرد الذي يسير فيه عباس في التعامل مع القضايا الوطنية والدستورية، وسياسة الاقصاء التي يمارسها مع جميع معارضيه في الرأي والموقف.

الأمانة العامة "بالتشريعي" تلقتي نائب أمين عام مجلس الوزراء وتناقشت معه قضايا مهمة أبرزها تطبيق القوانين



بدوره أكد المدهون أن المجلس مستمر في تطوير القوانين التي يحتاجها المواطن وتصب في مصلحة الجميع، وإقرار قوانين جديدة تتماشى مع المرحلة الحالية والمقبلة، كما أن المجلس مستمر في الرقابة على أداء الوزارات والهيئات الحكومية بهدف تجويد الخدمة الحكومية المقدمة للمواطنين كافة.

بالأعضاء وقانون الطب البشري. كما ناقش المجتمعون آلية حل الحاجات الوظيفية للوزارات والمجلس التشريعي في ظل تنكر حكومة الحمد لله لاحتياجات قطاع غزة، كما أوصى المجتمعون بضرورة استمرار التعاون والتواصل المستمر لحل أي إشكاليات فنية أو قانونية قد تواجه عمل الحكومة.

عقد أمين عام المجلس التشريعي الدكتور نافذ المدهون رافقه الوكيل المساعد ثروت البيك، ومدير عام الشؤون القانونية أمجد الأغا لقاء مع نائب الأمين العام لمجلس الوزراء أسامة سعد، وناقشوا معه عدد من القضايا المهمة كان أبرزها تفعيل القوانين التي أقرها المجلس التشريعي مؤخراً والعمل على تطبيقها خاصة قانون التبرع



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

فوز ترامب.. المخاطر والتحديات

لا يبدو الفلسطينيون والعرب والمسلمين وحتى أنصار الحق والقانون والديمقراطية ومحبي الخير في العالم في فسحة من أمرهم أو مزيد خيارات إثر فوز ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية قبل عدة أيام. ترامب ليس رئيساً عادياً يتولى مقاليد الرئاسة ويباشِر العمل السياسي مثل غيره من الرؤساء الآخرين، بل إنه رئيس متميز عن الجميع في ظل برنامجه الخطير ووعوده العنصرية التي أطلقها إبان حملته الانتخابية، والتي تشي بفترة رئاسية حافلة بالآزمات وامتهان القيم والمبادئ والأخلاقيات والقوانين الدولية.

لم يُخفِ ترامب انحيازه التام للكيان الصهيوني، واتساقه مع المواقف والسياسات الصهيونية، ودعاه التام للإجراءات والمخططات الصهيونية الرسمية في القدس وفلسطين، وعلى رأسها إجراءات التهويد والاستيطان، ونيته نقل السفارة الأمريكية من مدينة تل الزهور المحتلة التي يسمونها زورا وبهتاناً "تل أبيب"، واعتباره الكفاح والمقاومة الفلسطينية في وجه الاحتلال إرهاباً.

فوق ذلك، فإن مواقفه العنصرية من المسلمين ووعده الذي قطعه على نفسه بمنع دخولهم إلى الولايات المتحدة وطردهم منها، يعبر أصداق تعبير عن حقيقة الرجل تجاه الشعب الفلسطيني وشعوب الأمة العربية والإسلامية. هناك من يقلل من شأن التصريحات العنصرية والوعود الخطيرة التي أطلقها ترامب خلال دعايته الانتخابية، بحكم انتظام ترامب كرئيس ضمن المنظومة الرئاسية التي لا تمنح الرئيس بمفرده حق صنع القرار، وإنما تمنح ذلك الحق لدوائر تنفيذية متعددة بالإضافة إلى مجلسي الكونغرس والنواب، إلا أن هؤلاء لا يدركون أن الرئيس يملك هامشاً مؤثراً في صنع القرار، وأن ما يدعم توجهاته العنصرية يكمن في الاتجاه اليميني المتطرف الذي يسيطر على دوائر صنع القرار الأمريكي، وحصول حزب ترامب (الحزب الجمهوري) على الأغلبية في مجلسي الكونغرس والنواب، ما يعني توفر أريحية مناسبة لترميز سياسات ترامب وتوجهاته العنصرية خلال المرحلة القادمة.

من هنا فإن موقف ترامب السيء من القضية الفلسطينية قد يزداد سوءاً في المستقبل، لاسيما مع تراجع مكانة القضية الفلسطينية في الأجندة الدولية والإقليمية والمحلية، وفي ظل وجود حالة من الانسجام العالي بين الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب وبين الحكومة الصهيونية برئاسة نتنياهو، ما يعني بوضوح أن الوضع بالنسبة للفلسطينيين وقضيتهم الوطنية لن يكون مريحاً البتة، ولا على أي صعيد، وأن حكومة الاحتلال ستعزز مكانتها وعلاقتها مع الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة ترامب، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، على حساب الحقوق والثوابت الوطنية.

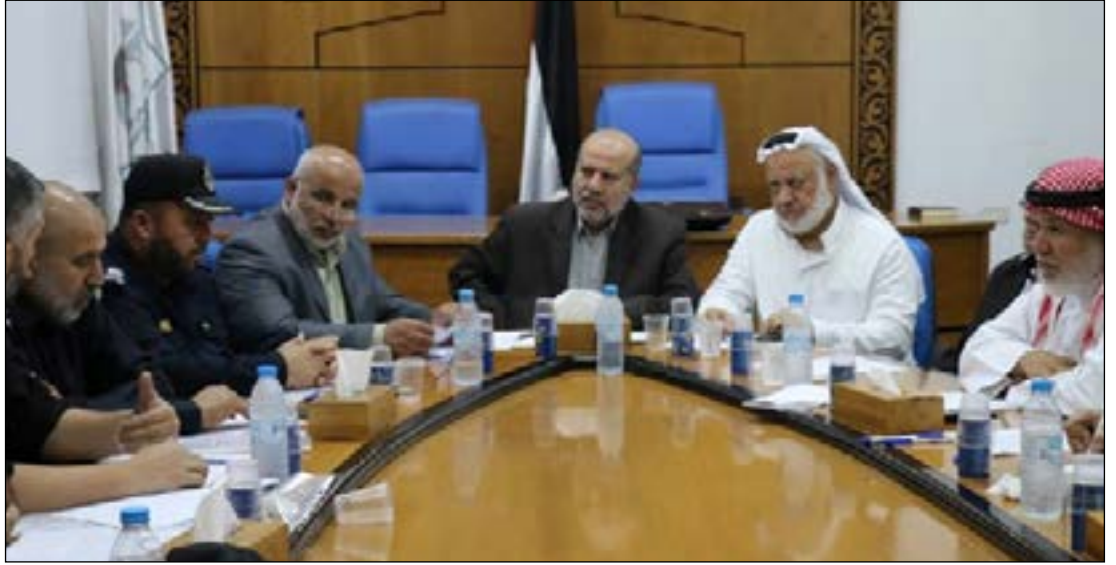
لذا، فإننا اليوم، كفلسطينيين وعرب ومسلمين، مطالبون باليقظة التامة والوعي الكامل لأبعاد وصول ترامب إلى سدة الرئاسة الأمريكية، ومغادرة حالة السلبية المفرطة التي هيمنت على الفعل العربي والسياسة الفلسطينية والعربية والإسلامية الرسمية طيلة المراحل الماضية، فقد دخلت الأوضاع على الصعيد الفلسطيني - الصهيوني منعطفاً خطيراً، ولا مندوحة من التعامل مع هذا الواقع الجديد بكل عزم ومسؤولية.

إن أول خطوة يفترض القيام بها تتمثل في بدء حوار وطني شامل على قاعدة الحقوق والثوابت الوطنية، بحيث توضع النقاط على الحروف، ويتم تشخيص الأزمة الوطنية بشكل دقيق بعيداً عن المراوغة والالتفاف، والشروع في تطبيق الحلول الكفيلة بحفظ وحماية شعبنا وقضيتنا في وجه التحديات القادمة.

ولا ريب أن الكرة الآن في ملعب السيد محمود عباس وحركة فتح، إذ أن القوى والفصائل الوطنية والإسلامية جميعها، باستثناء فتح، قد دعت إلى حوار وطني شامل يتم من خلاله ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وتصويب المسار الوطني، وإرساء استراتيجية فلسطينية موحدة لتحقيق الوحدة الوطنية والتوافق الداخلي وإدارة الصراع مع الاحتلال الصهيوني لاسترداد حقوقنا المشروعة.

وختاماً.. لقد بات شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية اليوم في عين العاصفة، فإن لم تستيقظ السلطة الفلسطينية وحركة فتح اليوم فمتى ستبقى؟! وإن لم تستجب لدعوات القوى والفصائل والشخصيات الوطنية والإسلامية لإنجاز الوحدة وتقوية الصف الوطني فمتى ستستجيب؟! شعبنا ينتظر، والوطن ينتظر، والقضية تنتظر، والتاريخ لن يرحم.

لجنة الداخلية تستمع لمدير قوى الأمن الداخلي ومسؤولي الأجهزة الأمنية



متابعة قضايا المخدرات.

ممتلكات أبناء شعبنا الفلسطيني.

استيعاب 500 عنصر

وأوضح أنه تم خلال الجلسة التطرق لموضوع استيعاب 500 عنصر جديد في وزارة الداخلية ومدى تحقق الشروط اللازمة لذلك، مشيراً إلى أن الإجراءات تسير وفقاً للخطة المعدة سلفاً وطبقاً للنظام والقانون.

وأكد أن الإجراءات المتبعة في اختيارهم سليمة تماماً، لافتاً إلى أن هنالك خمس لجان تتابع عملية الاستيعاب ولديها شفافية ومهنية عالية ولا يوجد أي استثناء لأي شخص ولا يوجد كوتات لحماس ولا القسام، مؤكداً على حق جميع أبناء الشعب الفلسطيني بالمنافسة على هذه الوظيفة وفقاً للقانون، مشدداً أن الجميع أمام القانون سواء.

وأضاف أن هذا القرار جاء من منطلق المسؤولية الاجتماعية لوزارة الداخلية وقوى الأمن، وبهدف محاربة البطالة وافتتاح المجال أمام الشباب للتنافس على الوظائف الحكومية.

الشرطة العسكرية

وفيما يتعلق بالشرطة العسكرية، تم الاتفاق على أن الشرطة العسكرية ستركز علمها على منتسبي الأجهزة الأمنية في رام الله وغزة والمخالفات التي يقومون بها ستحول، مشيراً إلى أن التعامل مع أفراد الأجهزة الأمنية والعاملين بالسلك الأمني يتم وفقاً للقانون والنظام العام ودون محاباة لأحد على أحد، وبعيداً عن الاعتبارات الفصائلية أو الحركية، مشيداً بجهود الشرطة العسكرية في حل العديد من الإشكاليات على مر السنوات الماضية. وقال الأشقر، أنه تم التأكيد خلال الجلسة على أن المرجعية الأمنية والشرطية بوزارة الداخلية هي من صلاحيات ومهام ومسؤوليات اللواء أبو انعيم، إلى جانب إشرافه على كافة الأجهزة الأمنية العاملة بقطاع غزة، مطمئناً أبناء شعبنا على الحالة الأمنية في القطاع وأن الأجهزة المختصة تقوم بواجبها على أكمل وجه.

قانون منع التدخين

وطالب الأشقر الشرطة الفلسطينية بتطبيق قانون منع التدخين في السيارات والأماكن العامة حفاظاً على أرواح وصحة أبناء الشعب الفلسطيني، داعياً قيادة الشرطة لتنظيم حملات تفقدية للاطمئنان على تنفيذ القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء.

واستمع أعضاء اللجنة لتقرير مفصل من مدير عام قوى الأمن الداخلي حول عمل الأجهزة الأمنية في القطاع والمهام المناطة بها، بالإضافة لتقرير خاص حول شرطة المرور ومدى استعدادها لفصل الشتاء، والإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الصدد حفاظاً على أرواح المواطنين وممتلكاتهم الخاصة.

وشدد على ضرورة أن تقوم المباحث العامة بمواصلة جهودها الإيجابية لمنع الجريمة قبل وقوعها رغم ارتفاع نسبة الفقر في مجتمعنا الفلسطيني، موضحاً أن الجريمة زادت بشكل كبير، وخاصة تلك الجرائم المتعلقة بالإنترنت، والجرائم ذات البعد الإلكتروني، وما تحدثته من خلافات بين المواطنين والعائلات. ودعا أولياء الأمور إلى الإنتباه الدائم والمتواصل واليومي لعائلاتهم وأبنائهم من خطر مواقع التواصل الاجتماعي، لافتاً إلى أن المخابرات الصهيونية تعمل على محاربة أبناء شعبنا من خلال تلك المواقع.

مكافحة المخدرات

وشدد الأشقر على ضرورة قيام جهاز مكافحة المخدرات بمواصلة جهودها لضرب أوكار المخدرات وتجارها ومروجيها، مؤكداً أن التعامل مع جريمة الاتجار بالمخدرات على أنها قضية أمن قومي ولا تقل خطورة عن جرائم التخاطب وتزوير العملات، مؤكداً على ضرورة التزام الضابطة القضائية والنيابة العامة بالإجراءات السليمة عند ضبط والتحقيق والإحالة للنيابة العامة، والإيعاز لمراكز الشرطة والنيابة بالالتزام بالإجراءات القانونية في

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي جلسة إستماع لمدير عام قوى الأمن الداخلي ومسؤولي الأجهزة الأمنية بقطاع غزة، بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، ومشاركة كل من النواب: مروان أبو راس، يونس أبو دقة، وسالم سلامة، في حين ترأس وفد وزارة الداخلية مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء توفيق أبو نعيم، رافقه كل من مدير عام الشرطة الفلسطينية اللواء تيسير البطش، ومساعد العقيد عاهد حمادة، ومدير عام الإدارة العامة للمباحث العامة العقيد حسام شewan، ومسؤول إدارة مكافحة المخدرات العقيد أحمد القدرة.

وأشاد الأشقر بجهود الشرطة الفلسطينية، قائلاً: لاحظنا أن هناك عمل دؤوب للشرطة رغم قلة الامكانيات والقضايا اللوجستية للمحافظة على أعراض وأموال الناس وبهدف تطبيق القانون وفرض النظام العام.

ونوه الأشقر إلى أنه طرح في بداية الجلسة عدة قضايا كان من أهمها ما يتعلق بهيكلية وزارة الداخلية بعد التغييرات الأخيرة، ومدى استعداد شرطة المرور لفصل الشتاء، وتطبيق قرار منع التدخين في السيارات العامة، وجهود الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، ودور إدارة المباحث في ملاحقة الجريمة وخاصة الجرائم الإلكترونية.

وطالب وفد وزارة الداخلية بتقديم إيضاحات حول آليات استيعاب 500 عنصر جديد ومدى تحقق الشروط اللازمة لذلك، بالإضافة لدور ومهام الشرطة العسكرية.

وأضاف الأشقر: استمعنا إلى تقرير مفصل عن شرطة المرور والأعمال التي تقوم بها، منوهاً أنها لديها خطة جاهزة لفصل الشتاء للمحافظة على أرواح الناس.

وشدد على ضرورة إنجاز كافة التجهيزات القانونية والفنية في المركبات العامة والخاصة لتجاوز الحوادث المرورية وتفادي سقوط ضحايا في الأرواح أو خسائر في

المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة بـ برام الله القاضي بمنح عباس



د. بحر:

القرار خطوة خطيرة نحو سلب صلاحيات
السلطة التشريعية وتعميق للانقسام



النائب الغول:

"المحكمة الدستورية" فاقدة
المشروعية وقراراتها منعدمة



النواب: المحكمة باطلة وحزب

لوضع حد لقرارات عباس.
2. دعوة مؤسسات حقوق الإنسان للوقوف عند مسؤولياتها وفصح هذه التصرفات المنتهكة للقانون الأساسي ووضع الآليات الكفيلة بمنع عباس وأي من أشخاص السلطة التنفيذية التدخل في القضاء والحفاظ على استقلاليته وشفافيته وهيئته.
3. مطالبة كافة الكتل والقوائم البرلمانية باتخاذ موقف جاد ومواجهة قرارات عباس الانفرادية، والدعوة لعقد جلسة طارئة للمجلس التشريعي يحضرها أعضاء المجلس التشريعي من كافة الكتل والقوائم البرلمانية لمناقشة الآثار الكارثية لقرارات محمود عباس على المشروع الوطني برمته.
4. الاعلان أن محمود عباس شخص فاقد للشرعية وللأهلية السياسية ودعوته للرحيل والعمل على ترتيب البيت الفلسطيني والتحضير لانتخابات رئاسية وبرلمانية ومجلس وطني جديدة.
5. وطالب التقرير بالملاحقة القضائية والقانونية لعباس وأعضاء المحكمة الدستورية ومحاسبتهم على كافة الجرائم التي ارتكبوها بحق النظام السياسي الفلسطيني حسب الاصول.

النزاهة والاستقلالية وقد تجسد ذلك مؤخرًا في إقرار السيد سامي صرصور الذي أكد بأن عباس يتحكم في قرارات المحاكم، وأجهزته الأمنية تهيمن على القضاء من خلال اجبار القاضي عند تعيينه التوقيع على كتاب استقالته دون أن تكون مؤرخة. وأكد النائب الغول أن عباس الذي انتهت ولايته الرئاسية للسلطة الفلسطينية يغتصب مهام الرئاسة ويمارس التغول على السلطات الثلاثة ويسعى لتقويض السلطة القضائية وتغيب السلطة التشريعية، وقال: "إن النشأة غير القانونية للمحكمة الدستورية المزعومة بالأساس هدفها تمرير قرارات سياسية بامتياز بثوب قضائي للتغريب بالمجتمع، واستخدامها عصا غليظة ضد خصوم عباس".

التوصيات

1. أكد التقرير في توصياته على انعدام قرار تشكيل المحكمة الدستورية العليا برام الله، مشددًا أنه ليس لها أي أثر دستوري أو قانوني وبالتالي انعدام كل مخرجاتها، كما أوصى بدعوة الفصائل الفلسطينية لعقد حوار وطني شامل

أصدرته فاقدة للمشروعية القانونية والدستورية على مستوى النشأة والتشكيل. ولفت إلى أن المادة (7) من قانون المحكمة الدستورية نصت على أن: "يؤدي رئيس المحكمة ونائبه وقضااتها اليمين أمام رئيس السلطة الوطنية قبل مباشرة أعمالهم بحضور كل من رئيس المجلس التشريعي ورئيس مجلس القضاء الأعلى..". وأكد الغول أن الحصانة البرلمانية تعتبر هي الضمانة الدستورية الأساسية لعدم تأثير السلطة التنفيذية على أعضاء التشريعي، وقد كفل القانون الأساسي لأعضاء المجلس التشريعي حصانة خاصة استنادًا إلى نص المادة (53) من القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته حيث حظر التعرض لعضو المجلس التشريعي بأي شكل من الأشكال وكذلك حظر القانون مساءلة أعضاء التشريعي جزائيًا أو مدنيًا بسبب الآراء التي يبديونها أو اتخاذ أي إجراء قضائي بحقهم دون التنسيق مع رئاسة المجلس التشريعي. وقال: "إن قرار المحكمة الدستورية يعد قرارًا منعدمًا لأنه غير مستند لأي مرجع قانوني ويخالف نصوص دستورية وقانونية قطعية الدلالة". وقال: "لقد أثبت قرار المحكمة الدستورية المزعومة الأخير التدخل السافر من السلطة التنفيذية في قضاء الضفة الغربية وجعله رهينة بيد عباس وأجهزته الأمنية ويفتقر للحد الأدنى من

والخارج إلى انقاذ الوضع السياسي الفلسطيني المتدهور بسبب قرارات عباس ومن يدور في فلكه، مطالبًا إياه بوقف اغتصابه للسلطة، وتحكيم نصوص القانون الأساسي الخاصة بتمكين رئيس المجلس التشريعي تولي رئاسة السلطة لمدة (60) يومًا يقوم خلالها بالتحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية.

تقرير اللجنة القانونية

من ناحيته أكد رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول أن هذا القرار يكشف المستويات الخطيرة لبلوغ العقلية التسلطية لرئيس سلطة رام الله منتهي الولاية، كما يكشف الدور التأمري الذي وصلت إليه بعض المحاكم التابعة للسلطة القضائية في رام الله بالخضوع والتبعية المطلقة لرغبات عباس من خلال تصدير قرارات سياسية بثوب قضائي تتناقض تمامًا مع القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي. وأكد الغول على انعدام قرار المحكمة الدستورية المزعومة في رام الله والمتعلق بمنح عباس الصلاحيات برفع الحصانة البرلمانية عن أي عضو من أعضاء المجلس. وانعدام التشريعات والإجراءات والقرارات والمراسيم الصادرة عن محمود عباس خلافًا للقانون الأساسي وتعديلاته لسنة 2003م، واعتبر الغول قرار المحكمة أنه لم يكن نظرًا لكون المحكمة التي

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني التقرير المقدم من اللجنة القانونية حول القرار الأخير للمحكمة الدستورية برام الله والقاضي بمنح الرئيس عباس صلاحية إسقاط الحصانة البرلمانية عن أي عضو من أعضاء المجلس التشريعي، وذلك خلال جلسة خاصة عقدها التشريعي مؤخرًا بمقره في مدينة غزة، وأكد التقرير أن المحكمة ليست شرعية وبالتالي فإن قراراتها تعتبر منعدمة ولا قيمة لها، في حين شدد النواب أن عباس قد انتهت مدة حكمه القانونية وبات رئيس منتهي الولاية.

بدوره اعتبر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي القرار بمثابة استمرار للنهج الانفرادي الذي يمارسه رئيس السلطة المنتهية ولايته. وأكد بحر خلال افتتاح الجلسة أن عباس خالف بتشكيله المحكمة الدستورية أحكام القانون الأساسي وتعديلاته، وقانون السلطة القضائية، وهدف لتجميع كافة السلطات بيده من خلال الهيمنة على السلطة القضائية، مؤكداً أن قرار "الدستورية" هو خطوة خطيرة نحو سلب صلاحيات السلطة التشريعية. وأشار أن قرارات عباس تخالف أبسط المبادئ الدستورية، وأحكام القانون الأساسي وتعديلاته، وتناقض المصالح الوطنية العليا لشعبنا، مشيرًا أن عباس يوظف المحكمة لخدمة أجندته الخاصة ومصالحه الشخصية. ودعا بحر أبناء شعبنا في الداخل

شأن قرار "المحكمة الدستورية العليا" صلاحيات نزع حصانة النواب

على التشريعي في أول جلسة له وإن لم تُعرض زال ما كان لها من قوة القانون، وكذلك الأمر إن لم يقرها المجلس حال عرضها. وأكد الشرافي على ضرورة رفع قضايا أمام الهيئات القضائية بغزة ضد المحكمة الدستورية والأفراد المنتسبين لها بهدف أخذ المقتضى القانوني بحقهم.

قضاء مسيس

النائب سالم سلامة علق على التقرير بتأكيد أن قضاء الضفة يمارس أدوار سياسية بامتياز، وأن المحكمة الدستورية أرادها عباس كمطرقة حديدية بيده يضرب بها كل القوانين والأنظمة، مشيراً إلى أن شعبنا هو من منح النواب الحصانة وبالتالي لا يجوز للمحكمة إعطاء عباس حق نزع تلك الحصانة عن نواب منتخبين من الشعب.

وأضاف: "إذا كان عضو المجلس التشريعي لا يجوز له أن يسقط الحصانة عن نفسه دون إذن

الاستمرار بنهج الدكتاتورية التفرد بالقرار السياسي بعيداً عن مكونات الشعب الفلسطيني السياسية. وطالب الأشقر عباس بالرحيل فوراً لأنه أصبح أداة تعطيل للمشروع الوطني، مقترحاً على الجامعة العربية إلغاء تفويضها لعباس بممارسة صلاحياته، في إشارة منه إلى السابقة التاريخية غير القانونية التي جدت لعباس فترة رئاسية أخرى، مطالباً الجامعة العربية بمنعه من حضور اجتماعات القمة العربية وطرده منها، لأنه لم يعد يمثل الشعب الفلسطيني.

محكمة حزبية



بدوره أكد النائب يوسف الشرافي أن المحكمة الدستورية تشكلت من رئيس منتهي الولاية وهي محكمة حزبية بامتياز، وأن الهدف من تشكيلها هو سرقة كل الصلاحيات وتكريسها بيد رئيس منتهي الصلاحية، والقضاء على المجلس التشريعي، وتعطيل أحكام القانون الأساسي.

متسائلاً لماذا تعطي المحكمة الدستورية لعباس الصلاحية الكاملة في التصرف بحصانة أعضاء المجلس التشريعي؟ داعياً كل من يحترم القانون أن يلتزم بأحكامه وبنوده كافة، مستحضراً المادة رقم (35) من القانون الأساسي المعدل التي تنص على تأدية الرئيس قبل مباشرة مهام منصبه اليمين أمام المجلس التشريعي.

لافتاً الأنظار إلى المادة رقم (43) التي تجيز لرئيس السلطة في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير، وفي غير أوقات انعقاد المجلس التشريعي إصدار قرارات لها قوة القانون، مؤكداً أن ذات المادة تُوجب عرض تلك القرارات



بنيّة وشكلت لشرعة قرارات وتصرفات "عباس"

بلغ السيل الزبي



أما النائب إسماعيل الأشقر فقد وجه رسالة للجامعة العربية وأمينها العام الحالي أحمد أبو الغيط، وأمنائها السابقين السيد عمرو موسى، ونبيل العربي الذين يقومون بزيارة لرام الله مطالباً إياهم أن يبلغوا "عباس" بأن السيل بلغ الزبي، ويحذروه من

بني على باطل فهو باطل". وأشار أن القرار بمثابة قربان يقدمه أعضاء المحكمة الدستورية بين يديّ عباس الذي نصبهم لتأليه في مواجهة خصومه السياسيين وهذا يشكل عيب قانون ووطني، مؤكداً وقوفه ضد قرار المحكمة بمنح عباس مزيداً من الصلاحيات التي من شأنها تمكينه من السيطرة على السلطة التشريعية وأعضائها، لافتاً إلى أن المحكمة أوجدت فقط لشرعة قرارات عباس غير القانونية.

وأضاف: "إن موقفنا ضد قرار المحكمة هو انتصار للقانون وانحياز لأخلاقنا السياسية وقيمنا الفلسطينية وليس اصطفاً بجانب شخص في مواجهة عباس". معبراً عن اعتقاده أن دحلان وعباس هما وجهان لعملة أمريكية واحدة ولا فرق بينهما في وقوعهما في مستنقع التنازلات عن حقوقنا الفلسطينية، مؤكداً أنهما شكلا على مدار تاريخهما عقبة سوداء في تاريخ المشروع الوطني الفلسطيني.

مداخلات النواب



من ناحيته قال النائب مشير المصري في مداخلته تعقيباً على التقرير: "إن قرار المحكمة صدر عن من لا يملك إلى ما لا يستحق فالمحكمة الدستورية هي غير دستورية والشخص الذي نصبها منتهي الولاية القانونية والأهلية القومية وما



مسبق من المجلس الذي يريد عباس تعطيله، وإذا كانت حصانه النائب لا تسقط حتى بعد انتهاء عضويته في الحدود التي كانت تشملها مدة العضوية فكيف يجوز لغير عضو المجلس التشريعي أن يسقط تلك الحصانة؟

وقال سلامة: "يجب على عباس أن يحترم نفسه ويتعلم كيف يحترم القانون والنظام ويترك كرسي الرئاسة كما فعل الرئيس اللبناني السابق". مستدركاً بالقول: "على كل من ساعد عباس في إجراءاته الظالمة ضد أعضاء المجلس التشريعي أن يدركوا أنهم خارجون عن النظام والقانون وستطالهم يد العدالة يوماً ما".

التشريعي والصحة يتفقان على مراجعة وتطوير التشريعات الصحية

متخصصة. وأوضح أبو الريش في إطار التزامات وزارته بموجب قانون المخدرات والمؤثرات العقلية أن وزارة الصحة شكلت اللجنة العليا المذكورة في القانون وتباشر مهامها وفقاً للأصول ودعا في ذات السياق إلى الإسراع في إنشاء الصندوق المذكور في القانون الذي مهمته تمويل عمل اللجنة، كما نوه إلى أن كل الأنظمة والقرارات التي لها علاقة بوزارة الصحة تم إنجازها. واتفق الطرفان في نهاية اللقاء على تنظيم المجلس التشريعي لقاء يجمع وزارة الصحة مع وزارة العدل للإتفاق على آليات تطبيق قانون الطب الشرعي وتذليل العقبات التي تعيق تنفيذه، كما تم الاتفاق على رفع اللائحة التنفيذية لقانون الصحة العامة المعدة من لجنة الصياغة ووزارة الصحة إلى الجهات المختصة لإقرارها ورفع ملاحظات الوزارة على قانون نقل الأعضاء البشرية وزراعتها.



الرعاية الصحية الأفضل، وأكد على أن وزارته قامت بخطوات متقدمة في مجال تنظيم لوائح التبرع بالأعضاء ونقلها من خلال استحداث وحدة مستقلة بذلك، وتشكيل لجان

الصحية المقررة من المجلس التشريعي وأبرز مهام وصلاحيات الوزارة بموجبه. من جهته أكد أبو الريش على حرص وزارته على خدمة المواطن وتقديم

الوزارة في ظل ظروف الحصار وشح الإمكانيات وأبدى استعداد المجلس لتنقيح القوانين السارية وإجراء تعديلات عليها للتخفيف عن المواطنين، وعرض نبذة عن القوانين

اتفقت الأمانة العامة للمجلس التشريعي مع وكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش على مراجعة وتطوير وتفعيل التشريعات ذات الخاصة بالمجال الصحي، جاء ذلك خلال زيارة قام وفد من المجلس التشريعي برئاسة أمين عام المجلس د. نافذ المدهون، بمشاركة مدير عام الإدارة القانونية أمجد الأغا، لوزارة الصحة، حيث ناقش الوفد مع وكيل الوزارة كيفية الوقوف على تقييم مستوى تطبيق القوانين الصحية والإشكاليات العملية والقانونية التي تعيق عمل الوزارة. وحضر اللقاء الذي عقد بمكتب وكيل الوزارة يوسف أبو الريش، كلا من مدير عام القوى البشرية ناصر أبو شعبان، مدير الوحدة القانونية سعيد البطة، ومسئول ملف التواصل مع التشريعي. وأكد المدهون على تقدير المجلس التشريعي للجهود التي تبذلها

في تقريره لشهر التشريعي عقد جل حكوميين وإستقب

اللجنة القانونية حول الأبعاد القانونية لقرار محكمة العدل العليا برام الله بشأن إلغاء الانتخابات المحلية في الثالث عشر من الشهر. الأمانة العامة والأمانة العامة المساعدة: وأشار المكتب، إلى أن الأمانة العامة عقدت اجتماع للجنة الإدارية العليا للمجلس، وعقد الأمين العام لقاء مع ائتلاف النزاهة امان حول قانون اللجنة الإدارية الحكومية، وشارك بورشة عمل نظمتها حركة الاحرار حول تداعيات قرار محكمة العدل العليا في رام الله على الوضع الفلسطيني، وشارك كذلك في ورشتي عمل حول إعداد قانون حماية المستهلك، وإعداد قانون الصلح الجزائي التي نظمها المجلس التشريعي، وشارك في إطلاق انعقاد مؤتمر منظومة العدالة الجنائية الثاني في فلسطين، كما وشارك بعدد من اللقاءات الإعلامية مع بعض الإذاعات والفضائيات. وقام الأمين العام والأمين العام المساعد بزيارة لنائب الأمين العام لمجلس الوزراء أ. أسامة سعد ولوكيل

أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني تقريره الإداري لشهر أكتوبر الماضي، وتضمن التقرير أبرز أنشطة رئاسة المجلس واللجان والدوائر المختلفة خلال الشهر. وقال المكتب الإعلامي للتشريعي، إن لجان المجلس التشريعي عقدت خلال الشهر 20 اجتماعاً و15 جلسة استماع لمسؤولين حكوميين وأعدت 6 تقارير واستقبلت 48 شكوى ووجهت 53 مراسلة لجهات حكومية لمتابعة قضايا ومشاكل وهموم تخص المواطنين.

رئاسة التشريعي:

وذكر المكتب أنه تم عقد مؤتمر صحفي لرئاسة ونواب المجلس التشريعي تضامناً مع سفينة زيتونة في ميناء غزة في السادس من الشهر المنصرم، وتم عقد جلسة للاستماع لتقرير

النائب الأشقر يطالب جنود وضباط الأجهزة الأمنية بالصفة برفض تعليمات حماية وتسليم المستوطنين

أكد النائب إسماعيل الأشقر أن الأجهزة الأمنية في رام الله أصبحت وظيفتها الأمنية حماية أمن المستوطنين والاحتلال، مستنكراً تسليم الأجهزة الأمنية لمستوطنين دخلوا مدينة نابلس مؤخراً.

وأشار النائب الأشقر في تصريح صحفي أصدره أن الأجهزة الأمنية لم تعد تقوم بواجبها الوطني وأصبحت كأنها موظفة لدى الاحتلال، مضيفاً أن حفظ أمن وممتلكات المستوطنين يشكل عاراً وخزياً للأجهزة الأمنية.

وأوضح الأشقر أن الحفاظ على أمن وسلامة المستوطنين في ظل اعتداءاتهم المتكررة على أبناء الشعب الفلسطيني وعلى حقوقهم وممتلكاتهم يؤكد أنها أجهزة ليس لها صلة بالشعب الفلسطيني.

ودعا الأشقر جنود وضباط الأجهزة الأمنية برفض تعليمات قيادتهم بالمحافظة على المستوطنين، وقال: "أنتم فلسطينيون وعليكم العودة لوطنيتكم وفلسطينيتكم وألا تكونوا عوناً وخدماً للاحتلال والمستوطنين". وطالب أفراد الأجهزة الأمنية بدعم المقاومة وأن يكونوا سنداً لشعبهم ويوفروا له الحماية والمحافظة وليس للمستوطنين، وأنهى حديثه قائلاً "عودوا لرشدكم ولوطنيتكم وأهليكم للمحافظة عليهم".

نواب الضفة: "المحكمة الدستورية" بُنيت على إجراءات باطلة دستورياً وقانونياً

أصدر نواب الضفة الغربية بياناً صحفياً أكدوا فيه التزامهم بنصوص القانون الأساسي المعدل وحرصهم على سلامة الحياة الدستورية، مشيرين إلى أن هذا القانون يستمد قوته من إرادة الشعب الفلسطيني، الذي مارس حقه في انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

وأضاف البيان: "وكون تشكيل المحكمة الدستورية ابتداءً بُني على إجراءات باطلة دستورياً وقانونياً، ويعتبر تشكيلها منعداً، وكل ما يصدر عنها يعتبر منعداً وباطلاً، ويواجه رفضاً واسعاً من الكتل البرلمانية والمؤسسات الأهلية والحقوقية".

ولفت البيان إلى أن القانون الأساسي قد نصّ بشكل صريح على أن حصانة النائب جاءت لتحقيق المصلحة العامة والنظام العام ولحماية إرادة الناخبين، ولحماية التشريع والحياة الدستورية، مؤكداً أنهم كنواب للشعب الفلسطيني، وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني الذي لا تنتهي ولايته إلا عند أداء المجلس الجديد المنتخب لليمين الدستوري كما نصّ القانون الأساس.

وأكد البيان رفض النواب لقرار المحكمة الأخير حول منح الرئيس الفلسطيني صلاحية رفع الحصانة عن أي نائب، منوهين إلى أن الحصانة لا ترفع إلا بموجب إجراءات قانونية مبينة في القانون الأساسي، والمخول الوحيد لرفع الحصانة هو المجلس التشريعي حصراً وبثلاثي أعضائه.

وأشار النواب في بيانهم إلى أن صلاحيات الرئيس نص عليها القانون الأساسي بشكل محدد، ولم تتضمن ما أورده المحكمة في قرارها، ما يعني أن هذا القرار يخالف القاعدة الدستورية التي تقضي بالفصل بين السلطات الثلاث ويشكل تعدياً عليها. وأكدوا أن الضرورة الملحة من الناحية الوطنية حالياً تتمثل بدعوة المجلس التشريعي للانعقاد فوراً لممارسة أعماله وصلاحياته تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا.

لجنة التربية تعقد ورشة عمل حول قانون حقوق المعاقين

وناقش المشاركون في الورشة المقترحات التي سيتم تعديلها ومنها مسمى القانون ومصطلح معاق ومعوق، وبحثوا حقوق ذوي الإعاقة بموائمة الأماكن العامة في المؤسسات الحكومية والفنادق والمصارف والشركات والأندية الرياضية والمراكز الثقافية ومراكز التسوق والترفيه والمستشفيات والعيادات والمتنزهات وشاطئ البحر، كما ناقشوا إضافة بعض المواد والنصوص والتعريفات المتعلقة بالمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وصندوق رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

من جانبها شكرت النائب نعيم المشاركين على ملاحظاتهم ووعدت بدراساتها واستعداد اللجنة لتلقي أي ملاحظات بهدف تعزيز مشروع القانون حتى يتم عرضه على المجلس التشريعي لإقراره حسب الأصول عبر المراحل التشريعية المعروفة سواء القراءة الأولى، أو الثانية وذلك خلال الفترة القريبة القادمة.



ملف ذوي الإعاقة بالمجلس التشريعي حرص المجلس على خدمة هذه الشريحة من خلال تعديل القانون، مشيرة إلى ورش العمل التي عقدها التشريعي مع المعنيين وأصحاب الاختصاص والقانونيين بهدف الوصول إلى رؤية شاملة حول مشروع القانون المذكور. وأوضحت بأن التعديل سيتم على بعض المواد والنصوص القانونية وبعضها سيبقى كما هو في القانون ومن المواد المقترحة للتعديل المواد رقم (1) و(7) و(11) و(15).

ولغة الإشارة واستحداث نصوص خاصة بإنشاء المجلس الأعلى للإعاقة وصندوق الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة بما يوجد الخدمة المقدمة لهذه الشريحة. بدورها أكدت النائب هدى نعيم مسئولة

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي ورشة عمل حول مسودة مشروع قانون معدل لقانون حقوق المعاقين رقم 4 لسنة 1999م، وحضر الورشة كلاً من رئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل، ومشاركة النواب: جميلة الشنطي، هدى نعيم، سالم سلامة، يوسف الشرافي، محمد شهاب، خميس النجار، وعاطف عدوان بالإضافة إلى لممثلي عدد من الوزارات الحكومية والمؤسسات الأهلية التي تعنى بخدمة هذه الشريحة. وافتح النائب عبد الرحمن الجمل الورشة مرحباً بالمشاركين، وشاكراً لهم جهودهم وشعورهم بالمسؤولية واهتمامهم في خدمة هذه الشريحة. وأوضح أن الهدف من عقد الورشة مناقشة عدد من المقترحات لتعديل قانون حقوق المعاقين رقم 4 لسنة 1999م خاصة بعض المواد والنصوص القانونية المتعلقة بالمعاق وموائمة الأماكن العامة لاستخداماتهم اليومية،

وأوضح أن الهدف من عقد الورشة مناقشة عدد من المقترحات لتعديل قانون حقوق المعاقين رقم 4 لسنة 1999م خاصة بعض المواد والنصوص القانونية المتعلقة بالمعاق وموائمة الأماكن العامة لاستخداماتهم اليومية،

ر أكتوبر الماضي

جلسة واحدة و15 جلسة إستماع لمسؤولين لـ 48 شكوى تخص المواطنين

النشاط الإعلامي

وذكر المكتب الإعلامي، أن الدائرة الإعلامية أصدرت الأعداد 198-199 من صحيفة البرلمان، وقامت بالتغطية الإعلامية لـ 20 اجتماع ولقاء و15 جلسة استماع للجان المجلس، وأصدرت 46 خبر صحفي، وتم التنسيق والترتيب لإجراء العديد من المقابلات والحوارات واللقاءات الصحفية والتلفزيونية والإذاعية مع د. أحمد بحر ونواب التشريعي.

الشؤون القانونية

والبحوث

أصدرت الإدارة 4 دراسات قانونية وتقارير وأوراق عمل، وأعدت 5 مذكرات قانونية، وعقدت 9 اجتماعات وورش عمل، وأعدت مشاريع قوانين وأنظمة ولوائح.

الاقتصادية في قطاع غزة.

جلسات الاستماع

وعقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية جلسة استماع لرئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا حول واقع الأكاديمية والبرامج والتخصصات التي تمنحها وتشرف عليها والمشكلات التي تواجهها. وجلسة استماع لوكيل وزارة الإسكان حول واقع المشاريع الإسكانية والفئات المستهدفة من هذه المشاريع والمعايير التي تعتمدها الوزارة لمنح المواطنين الشقق السكنية. وعقدت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان جلسة استماع للواء توفيق أبو نعيم واللواء تيسير البطش لمناقشتهم في عديد من القضايا التي تهم الشأن العام وعلى رأسهم قضية توظيف (500) جندي لوزارة الداخلية. وعقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي جلسة استماع لجهاز الشرطة العسكرية لمناقشة بعض شكاوى المواطنين على الشرطة العسكرية.

وزارة التربية والتعليم د. زياد ثابت لمناقشة الاحتياجات الوظيفية للمجلس التشريعي ومناقشة سبل التعاون المشترك وتطبيق القوانين التي أقرها المجلس التشريعي.

اجتماعات اللجان

عقدت لجنة شؤون المجلس اجتماعاً واحداً ناقشت خلاله الأمور الإدارية والمالية والسياسات العامة للمجلس، كما وعقدت اللجنة البرلمانية الخاصة بثلاثة اجتماعات لها لتحديد الخطوات العملية الواجب اتباعها لمعالجة أرض القطعة رقم (88)، وعقدت اللجنة القانونية اجتماعاً لمناقشة كلا من قانون الصلح الجزائي ومشروع قانون المعاقين بالإضافة إلى مشروع حماية المستهلك وكذلك شكاوى المواطنين الخاصة بديوان الموظفين العام والنيابة العامة. وعقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعاً مع وكيل وزارة الاقتصاد الوطني المهندس حاتم عويضة حول العديد من القضايا





آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

استقلال تحت الاحتلال

ثمانية وعشرون عاماً مرت على إعلان الاستقلال الذي تم في الجزائر عام (1988م)، تمر علينا الذكرى عاماً بعد عاماً وشعبنا يزرع تحت نير الاحتلال البغيض، دون أن ينعم بالاستقلال الحقيقي، ودون يكتمل حلمه بالحرية والاستقلال والتحرير، ودون أن يتمكن من الانعتاق من الانتماء للأحزاب أكثر من انتماءه للوطن والقضية.

ما زلنا نعيش الألم في غزة المحاصرة التي تعاني من الدمار الذي أحدثته العدوان الأخير عليها،

وفي الضفة المنهوبة المحتلة التي يقضم أراضيها غول الاستيطان يوماً بعد يوم، نحتفل بالاستقلال في ظل رئيس انتهت شرعيته، يُشعر نفسه بأنه رئيس غير أنه لا يملك سوى مفاتيح مكتبه في المقاطعة بمدينة رام الله المحتلة، لم يبق لنا من الاستقلال سوى الإعلان عن يوم الاجازة الرسمية نقلد به شعوباً تنعم بالاستقلال الفعلي.

يحتفل بعضنا بالاستقلال وما علمنا أن الاستقلال الحقيقي هو بعودة اللاجئين، وتحرير فلسطين كلها من براثن الاحتلال الذي ما زال يجثم على أرضنا ومقدساتنا ونحن ما زلنا نقامر بمصير شعبنا ونطيل أمد الانقسام دون أي بارقة أمل في انهاءه وطي صفحته إلى الأبد.

استقلالنا يوم عودتنا لأرضنا وتحرير مقدساتنا، وليس هناك استقلال تحت الاحتلال، استقلالنا يوم تتحقق مصالحتنا الوطنية والتوافق على استراتيجية وبرنامج وطني على أساس الثوابت وخيار المقاومة، لا شك أنه لا قيمة للاستقلال إذا ما زلنا مختلفين ومبعثرين لا يحترم بعضنا بعضاً، وكيف لنا أن نتحدث عن الاستقلال والاحتلال يهدم كل ما بنينا في لحظة، ويدمر أحلامنا في غمضة عين.

وإن كان الفريق المؤيد للاستقلال يعتبر إعلان الجزائر يوماً تاريخياً أسس لمرحلة مهمة من تاريخ نضال الشعب الفلسطيني، فإن هذا الأمر يبقى جبراً على ورق دون قيمة حقيقية ووزن معتبر طالما أن أصحاب هذا التوجه لا يعتبرون الآخرين شركاء معهم في المصير والقرار وبناء الوطن، ويستمررون في توجهات سياسية تخدم الاحتلال.

إنني لست ضد الاحتفال بالاستقلال لمن يعيشونه واقعاً عملياً، ولكني لا أرغب بتسمية الأمور بغير مسمياتها عندنا في فلسطين، لأننا باختصار لسنا مستقلين، بل ما زالت أرضنا محتلة، والاحتلال ماضي بتدمير حياتنا وتنغيصها يومياً، وهو مستمر في تهويد القدس وطمس معالمها العربية والإسلامية فعن أي استقلال نتحدث وبأي يوم نحتفل.

من الواجب الوطني علينا أن نسعى لدى المجتمع الدولي، والمؤسسات العالمية لتكريس فكرة الدولة الواقعة تحت الاحتلال لنواجه بذلك محاولات شطبنا كشعب وقضية، ومحاولات تصفية قضيتنا، علينا ونحن في ذكرى الاستقلال أن نكافح حتى يتحقق حلم شعبنا بإقامة دولته المستقلة على كاملة ترابه المقدس، علينا أن نناضل ونقاتل من أجل أن يفهم أصحاب العقول المتحجرة من أبناء هذا الوطن أن فلسطين لا يمكن اختزالها في غزة أو الضفة دون بقية الأراضي الفلسطينية المقدسة.

أتمنى أن تحل علينا ذكرى الاستقلال العام القادم وقد تحررنا من الحزبية والعنصرية والنرجسية، ومضينا نحو بناء قدراتنا الوطنية، وحافظنا على مقاومتنا رصينة قوية، بهدف تحرير أرضنا ومقدساتنا وأقصانا، أتمنى أن تحل الذكرى وقد وصلنا لأكبر قدر ممكن من التعاطف العربي والإسلامي والدولي على الصعيد الرسمي والشعبي مع فكرتنا وقضيتنا وأرضنا المحتلة، وما ذلك على الله بعزيز.

نائبان يكرمان حفظة القرآن الكريم من عناصر الأجهزة الامنية



والمعنوي في وضع البرامج والدورات المناسبة لأفراد الأجهزة الأمنية، مؤكداً على ضرورة الاستمرار في مثل هذه البرامج التوعوية والتثقيفية لأفراد الأجهزة الأمنية، ومشيداً بحفظة القرآن الكريم من أبناء الأجهزة ومنسبها.

وكيل مساعد وزارة الداخلية ماهر أبو صبحه، ورئيس هيئة التوجيه السياسي والمعنوي اللواء محمود عزام، والدكتور نسيم ياسين، والعديد من أفراد وضباط الأجهزة الأمنية. بدوره أثنى النائب الجمل على الجهود التي تبذلها هيئة التوجيه السياسي

شارك النائبان عبد الرحمن الجمل وفتحي حماد في حفل تكريم الفائزين في مسابقة القرآن الكريم وتخريج دورتين صناع المجد والوعي السياسي من الأجهزة الأمنية والذي نظمته هيئة التوجيه السياسي والمعنوي في مدينة غزة، بحضور

رئاسة التشريعي تستقبل رئيس أكاديمية الإدارة والسياسة



علمية متقدمة لخدمة المجتمع الفلسطيني، مشيداً بدور الأكاديمية العلمي في تخريج كوادر فلسطينية مؤهلة علمياً وقادرة على خدمة الوطن والقضية، وهنا بحر رئيس الأكاديمية بنجاح المؤتمر الأخير.

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي يوم أمس الأول بمكتبه رئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا د. محمد المدهون رافقه النائب الأكاديمي د. أحمد الوادية، وناقش الوفد مع رئاسة التشريعي جهود الأكاديمية الرامية لخدمة المجتمع الفلسطيني، وردفه بالخبرات والكفاءات الوطنية والعلمية.

وسلم الوفد لرئاسة التشريعي نسخة عن مخرجات وتوصيات مؤتمر الأمن القومي الفلسطيني الرابع الذي عقدته الأكاديمية مؤخراً، وقدموا شرحاً حول خدمات الأكاديمية الهادفة لتطوير البحث العلمي وخدمة الجمهور الفلسطيني.

بدوره شكر بحر وفد الأكاديمية لما يبذلوه من جهود



■ تحرير ومتابعة
حسام علي أبو جججوج

■ سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+970 8 2829016

+970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps